The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.14,N2, P P.115 -139
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٤، العدد٢ تموز ٢٠٢٢ ص ص ١١٥-١٣٩

Measuring and analyzing economic growth trends in the UAE and Iraq for the period (2000-2013)

قياس وتحليل إتجاهات النمو الإقتصادي في دولة الامارات و العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

*م.م. مينه عبد الحسين كريم * م.م. بيداء محمد ضياء جعفر * م.د. آلاء نوري حسين

Abstract

The study of the economic growth of any country of important topics and difficult at the same time because its importance comes from the need for continued economic growth and influenced its development and sustainability with the times in order to achieve the goal of development and promote the economic well-being of the number of current and future populations. The process of growth in the UAE may be easy and understandable and there is no need to complicate it because its economy enjoys a kind of stability and diversity in resources. As for Iraq, the issue of growth is complex and thorny from several aspects, some of which go back to previous eras, and the other is due to the political and security events that the country went through until Nowadays . Therefore, what the research dealt with in the first topic (the theoretical framework for economic growth and economic development) is divided into three demands: the first requirement is the theoretical framework for economic growth, the second requirement is the sources of economic growth, and the third requirement is the theoretical framework for economic development.

*كلية الحلة الجامعة .

The second topic (analysis of the economic variables of the UAE and Iraq for the period (2000-2013) was divided into two demands that included in the first requirement the analysis of the variables of the UAE economy, and the second requirement analyzing the variables of the Iraqi economy. In the third topic (measuring and analyzing the economic growth of the United Arab Emirates and Iraq for the period (2000) -2013) dealt with two requirements, the first requirement is the description and formulation of standard models, and the second requirement is the assessment and analysis of the elected standard models

As well as in the third section was conducted test preprocessing indicators included growth in the standard models by testing unit root (Test Dickey Fuller expanded), where the results indicate that the growth indicators Emirates to the states and Egypt stable at second difference and the level of significance of 5%. As in Iraq, the indicators growth has stabilized in the first difference and the level of significance of 5%. Add to the use of economic measurement methods through a model of the production function (Cobb - Douglus) and model (Kaldor) and methods of mathematical measurement through a model (Harrod - Doumar) to see economic growth in those countries level as well as in support of the analysis which was based on numerical facts. It turned out to be the best model for a function Production (cup Douglus) is in Egypt, where the flexibility of the labor (salaries and wages) 0.23 and flexibility of the total fixed capital formation 0.22, the best model for Kaldor is in the UAE reaching productivity parameter that was larger than the one right denote 2.174 high production efficiency, and the best model of Harrod - Doumar was in Iraq as the Iraqi economy achieved a maximum rate of economic growth in 2004, reaching 35.13%.

المستخلص : تعد دراسة النمو الإقتصادي لأي بلد من المواضيع المهمة والصعبة في الوقت ذاته لأن أهميتهُ تأتي من ضرورة استمرار تأثر النمو الأقتصادي وتطورهِ وأستدامتهِ مع الزمن من أجل تحقيق هدف التطور وتعزيز الرفاه الإقتصادي لعدد السكان الحالي والمستقبلي . فإن عملية النمو في دولة الإمارات قد تكون سهلة ومفهومة ولا حاجة للتعقيد فيها لتمتع أقتصادها بنوع من الإستقرار والتنوع في الموارد ، أمّا في العراق فإن موضوع النمو معقد وشائك من عدة جوانب ، بعضها يعود للعهود السابقة ، والأخر يعود للأحداث السياسية والأمنية التي مرَ بها البلد حتى الوقت الحاضر . لذلك فأن ما تناولهُ البحث في المبحث الأول (الأطار النظري للنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية) توزع على ثلاثة مطالب المطلب الأول الأطار النظري للنمو الإقتصادي و المطلب الثاني مصادر النمو الإقتصادي والمطلب الثالث الأطار النظري للتنمية الإقتصادية . وتم تقسيم المبحث الثاني (تحليل متغيرات الإقتصاد لدولة الامارات والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) إلى مطلبين تضمنت في المطلب الأول تحليل متغيرات الإقتصاد الإماراتي و المطلب الثاني تحليل متغيرات الإقتصاد العراقي . وتم في المبحث الثالث (قياس وتحليل النمو الإقتصادي لدولة الامارات والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) تناول مطلبين المطلب الأول توصيف وصياغة النماذج القياسية و المطلب الثاني تقدير وتحليل النماذج القياسية المنتخبة . وكذلك في المبحث الثالث تم إجراء إختبار الإستقرارية لمؤشرات النمو المضمّنة في النماذج القياسية من خلال إختبار جذر الوحدة (إختبار ديكي فولر الموسع) ، حيث كانت النتائج تشير إلى أن مؤشرات النمو لدولة الإمارات مستقرة عند الفرق الثاني وبمستوى معنوية ٥% أمّا في العراق فأن مؤشرات النمو قد أستقرت في الفرق الأول وبمستوى معنوية ٥% . أضف إلى ذلك أستخدام طرق القياس الإقتصادي من خلال أنموذج دالة الإنتاج (كوب – دوكلاس) وأنموذج (كالدور) وطرق القياس الرياضي من خلال أنموذج (هارود - دومار) لمعرفة مستوى النمو الإقتصادي في تلك البلدان وكذلك دعماً للتحليل الذي أستند إلى وقائع رقمية .إذ اتضح ان افضل أنموذج لكالدورهو في الإمارات حيث بلغت معلمة الأنتاجية التي كانت أكبر من الواحد الصحيح دلالة على الكفاءة الإنتاجية العالية ٢,١٧٤ ، وأفضل أنموذج لهارود – دومار كان في العراق أذ حقق الإقتصاد العراقي أقصى معدل نمو إقتصادي في عام ٢٠٠٤ حيث بلغ ٣٥,١٣% .

المقدمة :- أخذ موضوع النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية حيزاً كبيراً من الأهمية في العقود الأخيرة سواء أكان ذلك على مستوى التنظير الإقتصادي والبحث العلمي والأكاديمي أم على مستوى الهيئات الدولية والمؤسسات الإقتصادية وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أو على مستوى السياسات الإقتصادية للدول وتوجهاتها وإنَّ هذه الأهمية تأتي من الجوانب المهمة التي تمتاز بها كل من متغيرات النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية . و في ضوء الحالة الراهنة لإقتصاديات البلدان النامية يجب كسر طوق الفقر والتخلف من أجل أنجاز متطلبات النمو الإقتصادي والتنمية

الإقتصادية حيث تكون الحاجة ماسة لهما في تلك البلدان من خلال توفر الإمكانات المادية والبشرية من أجل إنجاز هدف النمو وفق إدارة إقتصادية رشيدة ومستقلة ، ولغرض تحقيق الأستقرار والتقدم الإقتصادي في أي بلد من البلدان لا يكتفي فقط بتحقيق النمو الإقتصادي ورفع مستوى الرفاهية لأفرادهِ وإنمّا يتطلب ذلك تحقيق الإستقرار السياسي والإجتماعي وتحقيق الإستقرار النقدي ورفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى . وبالتالي تعتبر كل من الإمارات والعراق نماذج من الدول العربية ذات المكانة الإقتصادية و السياسية على الصعيد العربي حيث حاولت تكييف سياساتها الإقتصادية من أجل دفع عجلة النمو الإقتصادي نحو التقدم وعلى الرغم من بعض الخصائص التي تميز كل دولة على حده الأ أن هناك العديد من أوجه التقارب في الهيكل الإقتصادي فيها من أجل التخلص من الأرث التنموي السابق الذي تميّز في جوانبهِ المختلفة بالقصور والإخفاق بل وحتى الفشل في تحقيق الرفاهية وعدالة توزيع الدخل .

أهمية البحث : أعتمدت الباحثة على منهجية كمية في قياس عوامل ومحددات النمو الإقتصادي لدول (الإمارات ، العراق) مع للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) ومزجت بين ثلاثة مداخل رياضية على التوالي :-

١) نموذج دالة الإنتاج (كوب - دوكلاس) (Cobb – Douglus Production Function Model) .
٢) نموذج كالدور (Kaldor Model) .
٣) نموذج هارود – دومار (Harrod – Domar Model) .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في إختلاف دول العيّنة في طبيعة العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي رغم تقارب أقتصاديات هذه الدول مما يجعل من الممكن ظهور أختلاف في جهود هذه الإقتصاديات لحل المشكلات المتعلقة بالنمو . وكذلك لعدم أستقرار الأوضاع السياسية وأنعكاساتها على السياسة الأقتصادية أدى ذلك إلى تشوهات في بنى الإنتاج وكذلك على مستوى القطاعات كافة عبر مراحل الزمن مما أضعف من الأداء الإقتصادي وبالتالي أنعكس ذلك على مسارات النمو بمختلف الجوانب خاصة في العراق .

هدف البحث : يهدف البحث إلى :-

- ✓ تحديد العوامل المؤثرة في نمو الإقتصادات موضوعة البحث وأستنباط الحلول الممكنة للمشكلات التي تعيق نموها واستقصاء تطور الأداء الإقتصادي لمدة البحث وما يكتنفها من أوضاعٍ سياسية داخلية وخارجية أنعكست على الواقع الإقتصادي .

- ✓ إجراء الأستقرارية للمتغيرات المضّمنة في النماذج القياسية من خلال إختبار جذر الوحدة(The Unit Root Test) (إختبار ديكي فولر الموسع) (Augmented Dickey – fullerبوجود قاطع (Intercept) وبوجود قاطع وإتجاه عام (Trend and intercept) .
- ✓ قياس وتحليل النمو الإقتصادي بإستخدام نموذج دالة الإنتاج (كوب - دوكلاس) ونموذج كالدور ونموذج هارود – دومار لدول الامارات و العراق .

فرضية البحث : يستند البحث على فرضية مفادها أن عوامل ومحددات النمو الإقتصادي في دولة الإمارات يقع تحت تأثير عوامل مغايرة لتلك التي يقع تحت تأثيرها الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث نتيجة للتغيرات الهيكلية التي حصلت فيهما بأتجاه خفض الأعتماد على المورد الواحد وإستمرار أحادية الإقتصاد الريعي في العراق .

منهجية البحث : يرتكز البحث على أستخدام المنهج الأستقرائي والأستنباطي في التحليل الوصفي من أجل دعم فرضية البحث أذ تم مراجعة وتحليل مؤشرات التطور الرقمية خلال مدة البحث بالإضافة إلى الإعتماد على أسلوب جمع البيانات وتحليلها قياسياً لدعم المؤشرات الرقمية والمستند على النماذج القياسية والمؤشرات الإحصائية .

حدود البحث

الحدود المكانية :- وتشمل دولة الإمارات والعراق التي شهدت معدلات نمو متفاوتة خلال مدة البحث وتم إختيار الإمارات (كبلد نفطي وسياحي) وهي بلد مجاور للعراق والعراق (كبلد نفطي) .

الحدود الزمانية :- بيانات الإقتصاد الكلي في دولة الامارات والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وهي :-

- ✓ المبحث الأول : الإطار النظري للنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية .
- ✓ المبحث الثاني : تحليل متغيرات النمو الإقتصادي لدولة الامارات والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)
- ✓ المبحث الثالث : قياس وتحليل النمو الإقتصادي لدولة الامارات والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

وفي النهاية توصل البحث إلى عدد من الإستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول الأطار النظري للنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

المطلب الأول : الإطار النظري للنمو الإقتصادي - مفهوم النمو الإقتصادي

يقصد بالنمو الإقتصادي بأنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [١] .

وكذلك هو عبارة عن الزيادة في الناتج المحلي الأجمالي وزيادة الموارد والعناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية ورفع كفاءتها وأن هذه الزيادة تكون تلقائية [٢] .

وثمة مفهوم آخر يرتبط أرتباطاً وثيقاً بمفهوم النمو الإقتصادي ويتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج ويحدد ذلك المعدل الذي ترتفع عنده مستويات المعيشة في الدولة وينصب أهتمام الدولة بصفة أساسية على نمو نصيب الفرد من الناتج حيث يؤدي ذلك بدوره إلى أرتفاع متوسط دخل مواطنيها [٣] .

تطور الأتجاهات الفكرية في تحليل عملية النمو الإقتصادي :أن ظاهرة النمو الإقتصادي من أكثر الظواهر التي ثار حولها الجدل إذ أختلفت هذه المدراس في تحليلها وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها . وفيما يلي بعض المدراس الإقتصادية

نظرية النمو الكلاسيكي : كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الإجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الأقتصاديين الكلاسيك وقد أستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الأستخدام الكامل (Full Employment) للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط الإقتصادي [٤] .

- آدم سميث (Adam Smith)

تمثل آراء (A. Smith) بداية التفكير الأقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الإقتصادي بصورة خاصة . ويعتبر (Smith) إن العمل مصدر لثروة الأمة وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة وقد أهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو ، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الأنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل (Division of Labour) والتخصيص (Specialization). وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:-

١) زيادة أنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العالمين .
٢) زيادة الأبتكارات الناجمة عن التخصص .
٣) تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الأنتاجية .

فتقسيم العمل يولد وفورات خارجية ، وتحسن في مستوى التكنولوجيا التي ينجم عنها تخفيض في مستوى تكاليف الأنتاج وزيادة الطاقة الأنتاجية ، ولهذا فإن التخصص يُسّهل مهمة تراكم رأس المال وأستخدام المكائن ويعتقد (Smith) بأن التنمية الإقتصادية أذا بدأت تكون تدريجية وتراكمية لكنّه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد وثبات عوائد الأنتاج وإنَّ المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل الأرباح ومن ثم تكوين رأس المال وينتهي تقدم المجتمعات . وبهذا يعتقد (Smith) بأن هناك حدوداً للتنمية الإقتصادية ولهذا فأن الركود الإقتصادي أمر حتمي ذلك لأن أنتاج الأرض والعمل

يمكن زيادته من حيث القيمة من خلال أمكانية زيادة كمية العمل المنتج أو زيادة طاقة العمل الإنتاجية وأن هذه الأخيرة يمكن أن تحدث إمّا بزيادة عدد العمال أو بزيادة رأس المال أما زيادة عدد العمال فلا يمكن أن تحدث بشكل كبير إلا نتيجة لزيادة رأس المال ولهذا فأن زيادة رأس المال ضرورة حتمية . ويؤكد (Smith) أن الإدخارات عامل مهم في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الأقتصادي ، ولهذا فأنه يؤكد على أهمية الإدخارات وتراكم رأس المال وأن أنموذج (Smith) للتنمية يحركه رأس المال الموّلَد من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي وإن الإستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا أنخفض معدل الربح ينخفض معدل الأستثمار . وأفترض (Smith) أن كل الأدخار يتم أستثماره ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأسمالي وتنمية من دون وجود إدخارات [٥].

النظرية النيوكلاسيكية : تجري عملية النمو الأقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية المحدّثة على الوجه الأتي : أن زيادة إنتاجية العمل تنتج عن تراكم رأس المال الذي يرتبط بدوره بمعدل العائد لرؤوس الأموال الجديدة وبسعر عرض الإدخارات أي سعر الفائدة وينزع تراكم رأس المال الباعث على زيادة الإجور الحقيقية إلى رفع حاجة العمال من الناتج القومي وإلى تخفيض معدل العائد لرؤوس الأموال بالنتيجة وعلى هذا النحو يميل سعر الفائدة إلى الأنخفاض بحيث يصبح الحافز على الإدخار أقل شدة وتتباطأ بذلك وتيرة تراكم رأس المال . ويذهب المذهب الكلاسيكي المحدّث إلى جانب القول بأن النمو عملية تتم بالتدرج وأنها عملية تتصف بالإنسجام والتوافق وتكافل عناصرها ويستند منطق هذا القول على ثلاث ركائز هي : حصول كل عامل من عوامل الإنتاج على حصة من الناتج بشكل تام وتحقيق الوفورات الخارجية وإعطاء دور كبير لقدرة الأنسان على تخطي الصعوبات التي تعترض سبيل النمو[٦].

أنواع النمو الأقتصادي : هناك ثلاثة أنواع للنمو الأقتصادي هي :-

١) النمو التلقائي : وهو ذلك النمو الذي يكون بشكل عفوي بواسطة القوى الذاتية التي يملكها الإقتصاد الوطني بدون إستخدام أسلوب التخطيط العلمي على المتسوى العالمي أو القومي وفي العادة يكون هذا النوع من النمو بطيئاً وتدريجياً ومتلاحقاً على الرغم من مرورهِ في بعض الأحيان بنوع من التقلبات العنيفة ذات المدى القصير .
٢) النمو المؤقت : وهو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الأستمرارية والثبات وأنما يظهر أستجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثتهُ .
٣) النمو المخطط : وهو نوع من النمو ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباتهِ ، هذا وأن قوة هذا النمو ومدى فعاليتهِ يرتبطان إرتباطاً كبيراً بكفاءة التخطيط وذلك على مدى واقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة [٧] .

المطلب الثاني : مصادر النمو الإقتصادي :تتمثل مصادر النمو الإقتصادي بأربعة مقومات أو مصادر وهي [٨] :-

أولآ :- الموارد الطبيعية . ثانيآ :- الموارد البشرية .

ثالثآ :- تكوين رأس المال . رابعآ :- التغير التكنولوجي والإبتكارات .

المطلب الثالث : الإطار النظري للتنمية الإقتصادية

مفهوم التنمية الإقتصادية : تعرف التنمية على إنها عملية بالغة الدقة تتمثل في الأرتفاع المنتظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الأجتماعي وأحلال تكنيك أرقى وأستخدام وسائل أنتاج أحدث وأكثر كفاءة مع تحقيق أشباع متزايد للحاجات الفردية والأجتماعية [٩] .

ويرى بعض الأقتصاديين بأن التنمية الأقتصادية هي برنامج شمولي بموجب مخطط مركزي طويل لإستثمار موارد البلد الطبيعية والمادية والبشرية بإتجاه تحقيق أكبر قدرة من الكفاية الذاتية للمجتمع وتحقيق زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي والدخل الفردي وتقليل الفوارق الأجتماعية وأستثمار أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة لبلوغ أكبر قدر ممكن من الأستقلال الأقتصادي للبلد [١٠] .

وفي نفس الوقت فإن التنمية هي عملية التغيير الحقيقي والهيكلي للناتج القومي الأجمالي خلال فترة زمنية محددة وتقاس بالسنة وتشمل كافة القطاعات والنشاطات الأقتصادية كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم والإنشاءات والسياحة كذلك تشمل القطاعين العام والخاص وتهتم بهيكلية السوق المحلية والخارجية للدول النامية [١١] .

متطلبات التنمية الأقتصادية : لتحقيق أهداف التنمية الأقتصادية لابد من :

١) توفير البيانات الإحصائية والمعلومات اللازمة .
٢) توفير التخطيط الكفء وسياسة أقتصادية ملائمة .
٣) توفير معاهد التدريب اللازمة .
٤) توفير متطلبات الأستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات .
٥) توفير الأمن الإستثماري بشقيهِ المحلي والأجنبي .
٦) نشر الوعي التنموي العام وخلق الرغبة لدى السكان في التفاعل الحضاري مع البيئة الإقتصادية [١٢] .

النمو الأقتصادي والتنمية الأقتصادية :يعد الأقتصادي شومبيتر أول من حاول التمييز بين النمو الأقتصادي والتنمية الأقتصادية فالنمو برأيه يحدث بسبب نمو السكان والثروة والأدخارات ، في حين

أن التنمية تنتج من التقدم والأبتكار التقنيين . وأن النمو الأقتصادي تغيرات كمية في بعض المتغيرات الأقتصادية ، أما التنمية الأقتصادية فأنها تتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات [١٣] .

ويمكن تلخيص أهم الأختلافات بين النمو والتنمية في الأتي :-

- النمو زيادة في الناتج القومي وأرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويحدث بفعل آلية السوق دون تدخل الدولة بينما التنمية عملية تراكمية إدراكية نتيجة لتدخل الدولة .
- لا يؤدي النمو في الزمن القصير إلى أحداث تغيرات هيكلية في الأقتصاد القومي بينما تعمل التنمية إلى إحداث تغيرات هيكلية في البناء الأقتصادي والأجتماعي للدولة .
- النمو في الدول النامية قد يواكب إسقاطات النموذج المتقدم ويؤدي إلى أرتفاع الأستهلاك وتغير أنماطه ولكنه لا يتحول إلى تنمية إقتصادية وإجتماعية ملموسة [١٤] .

المبحث الثاني تحليل متغيرات الإقتصاد لدولة الامارات والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

المطلب الأول : تحليل متغيرات الإقتصاد الإماراتي

أولآ:- الناتج المحلي الإجمالي : يعد الناتج المحلي الإجمالي من المتغيرات المهمة لكل دولة حيث يتعبر المتغير الأهم الذي يعبر عن درجة النمو الإقتصادي وكذلك يعبر عن مستوى الرفاهية بالنسبة للفرد .حيث يقاس التطور في الناتج المحلي الإجمالي من خلال معدل النمو السنوي وفق الصيغة الآتية

معدل النمو السنوي = قيمة المتغير في السنة $_t$ / قيمة المتغير في السنة $_{t-1}$ *١٠٠% .

وكذلك يمكن قياس التطور في الناتج المحلي الإجمالي لمدة البحث من خلال معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية [١٥] :-

$$r = ((\frac{yt}{yo})^{\frac{1}{t}} -1)*100\%$$

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الثابتة (2007=100) للمدة (2000-2013) لدولة الامارات العربية (مليون درهم)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
2000	645574		4.09%
2001	652734	1.11%	
2002	668618	2.43%	
2003	727460	8.80%	

	9.57%	797052	2004
	4.86%	835750	2005
	9.84%	917965	2006
	3.18%	947197	2007
	3.19%	977430	2008
	-5.24%	926184	2009
	1.64%	941331	2010
	4.89%	987318	2011
	4.68%	1033504	2012
	5.20%	1087246	2013

الجدول من إعداد الباحثة . المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، إدارة الإحصاءات الإقتصادية ، قسم الحسابات القومية ، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2000-2013) .

يُلاحظ إن أعلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ بسبب الوضع الذي ساد أسواق النفط العالمية خلال عام 2005 والظروف المواتية التي أدت إلى تطور وإنتعاش إقتصاد الدولة والخروج من الكثير من الأزمات التي كان لها الأثر السلبي على الموازين الإقتصادية خلال السنوات السابقة و كذلك قد حققت الميزانية العامة للدولة فائضاً لم يتحقق منذ الثمانينات [١٦] . أما في عام 2009 فإن الناتج قد أنخفض ويقدر بحوالي (926184) مليون درهم وبمعدل نمو سالب بلغ (-5.24%) مقارنة مع عام 2008 ويرجع السبب إلى هذا الإنخفاض في الناتج إلى الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008 في الولايات المتحدة الإمريكية والتي أثرت سلباً على إقتصاديات الدول كافة وبخاصة إقتصاد دولة الإمارات حيث كانت أغلب الأموال مستثمرة في بنوك الولايات المتحدة وأن إقتصاد دولة الأمارات قائم على الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأنخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية لذلك تأثر الإقتصاد الإماراتي تأثراً كبيراً وكذلك التدهور المستمر في سعر صرف الدولار مقابل العملات الاخرى وتراجع مستويات الدخل الفردي والإنفاق الخاص والعام إنتهاءً بتباطؤ وتيرة النمو الإقتصادي الذي كلّهُ أنعكس على إنخفاض الناتج المحلي بهذا المستوى . وبلغ معدل النمو المركب لجميع السلسلة الزمنية ٤،٠٩% .

ثانياً : إجمالي تكوين رأس المال الثابت : أولت الحكومة الجانب الإستثماري إهتماماً خاصاً إذ تم تخصيص نسب مالية من الإيرادات العامة للدولة لتمويل مشاريع التنمية وتنمية القطاعات المختلفة ،

كذلك قدمت الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص بهدف زيادة كفاءته في تنفيذ بعض المشاريع الإستثمارية وجذب الإستثمارات الأجنبية المتمثلة في مشروعات المناطق الحرة بكافة الإمارات .

جدول (٢) إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الثابتة (2007=100) للمدة (2000-2013) لدولة الامارات العربية (مليون درهم)

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
2000	74.852		
2001	79.593	6.33%	
2002	84.981	6.77%	
2003	94.947	11.73%	
2004	101.433	6.83%	
2005	121.912	20.19%	
2006	143.39	17.62%	
2007	223.283	55.72%	11.95%
2008	259.22	16.09%	
2009	269.224	3.86%	
2010	262.571	-2.47%	
2011	274.258	4.45%	
2012	299.369	9.16%	
2013	324.6	8.43%	

الجدول من إعداد الباحثة . المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، إدارة الإحصاءات الإقتصادية ، قسم الحسابات القومية ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة للمدة (2000-2013) .

يُلاحظ من خلال الجدول إن إجمالي تكوين رأس المال بلغ أقصى معدل نمو في عام 2007 حيث أصبح (55.72%) ، ويعود السبب في هذا الإرتفاع إلى زيادة الإستثمارات خلال هذه المدة من خلال زيادة عدد الأبنية السكنية والإنشاءات وزيادة شراء الآلات والمعدات وزيادة منتجات الملكية الفكرية المتمثلة بـ (إكتشاف المعادن ، برامج الكمبيوتر ، الإعمال الترفيهية الأدبية والفنية الأصلية ومنتجات الملكية الفكرية الأخرى) . و أنخفض مقدار إجمالي التكوين الرأسمالي لعام 2010 حيث أصبح

(262.571) مليون درهم وبمعدل نمو سالب بلغ (-2.47%) مقارنة مع عام 2009 حيث كان مقداره (269.224) مليون درهم ، وبلغ معدل النمو المركب ١١,٩٥% .

ثالثآ :- إجمالي الرواتب والإجور : الأجر يشمل كافة العناصر المالية النقدية التي يقدمها صاحب العمل للعامل مقابل ما قدمه من جهد وما حققه من نتائج وأهداف ، و يحصل عليه إمّا يومياً أو أسبوعياً . و نجد أيضا المرتب الذي يعرفه البعض على أنه ما يحصل عليه الموظف و يدفع له شهريا

جدول (٣) إجمالي الرواتب والإجور بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) لدولة الامارات العربية (مليون درهم)

السنة	الرواتب والأجور	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
2000	85564		12.08%
2001	90212	5.43%	
2002	98443	9.12%	
2003	111098	12.86%	
2004	123115	10.82%	
2005	139925	13.65%	
2006	158551	13.31%	
2007	205645	29.70%	
2008	254653	23.83%	
2009	244165	-4.12%	
2010	277539	13.67%	
2011	315339	13.62%	
2012	345326	9.51%	
2013	376742	9.10%	

الجدول من إعداد الباحثة . المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، إدارة الإحصاءات الإقتصادية ، قسم الحسابات القومية ، إجمالي الرواتب والإجور بالأسعار الثابتة للمدة (2000-2013) .

يلاحظ إن إجمالي الرواتب والإجور سجلت أعلى معدل نمو في عام ٢٠٠٧ حيث بلغ (29.70%) بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦ حيث كان معدل النمو (13.31%).وإنخفضت في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى

(٢٤٤١٦٥) مليون درهم وبمعدل نمو سالب مقداره (4.12%-) وذلك بسبب إحداث الأزمة المالية التي حصلت وبسببها توقف نشاط جميع الأنشطة الإقتصادية وتراجُع مستوياتها في التقدم عن المستوى المطلوب ، وبلغ معدل النمو المركب ١٢,٠٨% .

المطلب الثاني : تحليل متغيرات الإقتصاد العراقي

أولآ:- الناتج المحلي الإجمالي : يعد الناتج المحلي الأجمالي من أهم المؤشرات الأقتصادية المستخدمة في التحليل الأقتصادي كونه يرصد السلوك الأقتصادي في رسم السياسات والمساعدة في عملية أتخاذ القرارات واجراء المقارنات بين الدول .

جدول (٤) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1988=100) للمدة (2000-2013) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الأجمالي	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
2000	42358.6		4.57%
2001	43335.1	2.31%	
2002	40344.9	-6.90%	
2003	26990.4	-33.10%	
2004	41607.8	54.16%	
2005	43438.8	4.40%	
2006	47851.4	10.16%	
2007	48510.6	1.38%	
2008	51716.6	6.61%	
2009	54721.2	5.81%	
2010	57751.6	5.54%	
2011	63650.4	10.21%	
2012	70201.3	10.29%	
2013	75685.7	7.81%	

الجدول من إعداد الباحثة . المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية ، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2000-2013).

في عام 2002 انخفض نمو الناتج مقارنة بعام 2001 بمقدار سالب (6.90%-) وذلك بسبب الأحداث التي حدثت في 11 من شهر أيلول لعام 2001 في الولايات المتحدة وأدى ذلك إلى أختلال في الأسواق العالمية وأنعكس ذلك على صادرات البلد التي كانت مرتبطة بتلك الأسواق . ليعود الناتج

بعد ذلك بالأرتفاع في عام 2004 وبمعدل نمو مرتفع مقداره (55.16%) بسبب عملية إعادة التصدير للنفط الخام حيث أن العوائد التي جاءت من تلك العملية كانت كفيلة بأرتفاع الناتج وتحقيقه لمستوى النمو المرتفع هذا . وبلغ معدل النمو المركب ٤,٥٧% .

ثانيآ:-إجمالي تكوين رأس المال الثابت : تعتبر التقديرات الخاصة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت من المؤشرات المهمة والضرورية للأقتصاد العراقي لأنها تقدم عرضآ تأريخياً للخطة الأستثمارية التابعة للبلد . والجدول الآتي يبين إجمالي تكوين رأس المال الثابت للعراق .

جدول (٥) إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص حسب الأنشطة الأقتصادية بالأسعار الثابتة (1988=100) للمدة (2000-2013)

(مليون دينار)

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
2000	2820.8862		
2001	4582.4962	62.45%	
2002	3318.2616	-27.59%	
2003	--	-100.00%	
2004	4327.9813		
2005	8650.5946	99.88%	
2006	17212.4706	98.97%	18.65%
2007	5657.259	-67.13%	
2008	9948.69464	75.86%	
2009	5919.81024	-40.50%	
2010	11540.21514	94.94%	
2011	11936.72449	3.44%	
2012	15799.52397	32.36%	
2013	26043.04131	64.83%	

الجدول من إعداد الباحثة . المصدر : البنك المركزي العراقي ، الأحصائيات ، النشرات السنوية (2013-2000) .

في عام 2002 أنخفض إجمالي التكوين البالغ (3318.3) مليون دينار مقارنة مع عام 2001 والبالغ (4582.5) مليون دينار بمعدل نمو سالب مقداره (-27.59%) بسبب انخفاض اقيام الموازنة العامة للدولة وكذلك التخصيصات الأستثمارية للمشاريع . و أخذ إجمالي التكوين لرأس المال بالزيادة منذ

عام 2004 ولغاية عام 2006 بمعدل نمو لسنة 2006 مقداره (98.97%) بسبب أرتفاع مساهمة الدول المانحة وكذلك زيادة التخصيص الأستثماري . بلغ معدل النمو المركب ١٨,٦٥% .

ثالثآ :- إجمالي الرواتب والأجور : الرواتب هي عبارة عن مبالغ مالية يتلقاها الأشخاص الموظفون لدى الدولة وتكون هذه الرواتب محددة في جدول ينص عليه القانون، أما الأجور هي مبالغ مالية يتلقاها شخص يدعى بالعامل وهو الذي يحدد مبلغ الأجر حيث نجد أن أجرة العامل تتحدد في السوق عن طريق قوى العرض والطلب أذن الأجر هو غير ثابت بل يحدده العامل نفسه، والجدول الآتي يبين إجمالي الرواتب والإجور في العراق .

جدول (٦) إجمالي الرواتب والأجور بالأسعار الثابتة (2007=100) للمدة (2000-2013)
(مليون دينار)

السنة عمود (١)	الرواتب والأجور بالأسعار الجارية عمود (٢)	الرقم القياسي لإسعار المستهلك عمود (٣)	الرواتب والأجور بالأسعار الثابتة عمود (٤) *	معدل النمو السنوي عمود (٥)	معدل النمو المركب عمود (٦)
2000	2187785.8	15.5	141147.471		10.01%
2001	2725834	18	151435.2222	7.29%	
2002	3394201.7	21.5	157869.8465	4.25%	
2003	3654066.2	28.7	127319.3798	-19.35%	
2004	8371095.7	36.4	229975.1566	80.63%	
2005	10790737	49.9	216247.2345	-5.97%	
2006	16573732.5	76.4	216933.6715	0.32%	
2007	21371688.5	100	213716.885	-1.48%	
2008	34400786.1	112.7	305242.1127	42.83%	
2009	35228095.6	122.1	288518.3915	-5.48%	
2010	41560876.1	125.1	332221.2318	15.15%	
2011	45919072.1	132.1	347608.4186	4.63%	
2012	59476065.3	140.1	424525.8051	22.13%	
2013	69621412.4	142.7	487886.562	14.93%	

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية . المصدر :- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، قسم الحسابات القومية ، إجمالي الرواتب والأجور بالأسعار الجارية والرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة (2000-2013) .

*عمود (٤) ناتج من قسمة عمود (٢) / عمود (٣) .

يلاحظ أن إجمالي الرواتب والإجور أنخفضت في عام 2003 لتصل إلى (127319.3798) مليون دينار وبمعدل نمو سالب مقداره (19.35%-) وذلك بسبب ظروف الحرب وعمليات السلب والنهب التي تعرض لها البلد ، بعد ذلك أرتفع إجمالي الرواتب في عام 2004 ليصل إلى (229975.1566) مليون دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (80.63%) و يرجع سبب هذا الإرتفاع إلى تحسن الأوضاع وزيادة مقدار الرواتب للموظفين حيث أصبحت الرواتب تعطى بالدولار خلال هذه السنة فأرتفع المستوى المعيشي للفرد وأنعكس ذلك على زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، وسجلت إجمالي الرواتب والأجور معدل نمو مركب مقداره (10.01%) .

المبحث الثالث قياس وتحليل إتجاهات النمو الإقتصادي لدولة الامارات والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

المطلب الأول : توصيف وصياغة النماذج القياسية - اولآ :- توصيف المتغيرات الأساسية

جدول (٧) الرموز الخاصة بالأنموذج القياسي المقدر ومعانيها الإقتصادية

الرمز بالتقدير	المعنى الإقتصادي
Y	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
L	إجمالي الرواتب والأجور
K	إجمالي تكوين رأس المال الثابت

ثانيآ : صياغة الأنموذج القياسي

١. الأنموذج القياسي الخاص بدالة الإنتاج كوب دوكلاس (Cobb – Douglus Production Function) :-

(١-١) الناتج المحلي الإجمالي (Y) دالة أسية بإجمالي الإجور والرواتب (L) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) في الإمارات والعراق كما في المعادلة الآتية :-

$$Y = f(L , K)$$

$$Y = A . L^{\alpha} . K^{B} . ei \ldots\ldots (1) \qquad \text{where} \quad ei : \text{Random Error}$$

٢. الأنموذج القياسي الخاص بأنموذج كالدور (Kaldor Model) :-

(١-٢) الناتج المحلي الإجمالي (Y) دالة بإجمالي الرواتب والأجور في الإمارات و العراق كما في المعادلة الآتية :-

$$Y = f(L)$$

$$Y = A . L^{\alpha} . ei \qquad \ldots\ldots (2)$$

٣. الأنموذج الرياضي الخاص بهارود – دومار (Harrod – Domar Model) :-
سيتم إعتماد صيغة هارود – دومار الإجمالية لدول العينة من خلال الصيغة الآتية :-

$$r = \frac{S}{\lambda} = \frac{I/Y}{I/\Delta Y} \quad \ldots\ldots (4)$$

إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية (Stability Testing Of Time Series) : غالباً ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الإقتصادية الكلية بعدم الإستقرار ، إذ يعد شرط الإستقرار أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية فإذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فأنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة و سوف يتم فحص السلاسل الزمنية لكل من العراق والامارات لمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي والرواتب والإجور وإجمالي تكوين رأس المال الثابت للمدة (2000-2013) للتأكد من مدى سكونهم بالإضافة إلى تحديد رتبة كل متغير من خلال برنامج (Eviews 7) وإجراء إختبار جذر الوحدة ، وهناك عدة إختبارات لجذر الوحدة (The Unit Root Test) من خلالها يمكن التعرف على إستقرارية السلسلة ودرجة تكاملها منها إختبار ديكي – فولر البسيط وإختبار ديكي – فولر الموسع وإختبار فيليبس وبيرون (Phillips – Perron) . حيث أظهرت نتائج إختبار (ADF) إلى إن المتغيرات جميعها غير مستقرة (Nonstationarety) عند مستويتها الإولى (Levels) ، حيث كانت قيم (t) المحتسبة اقل من الجدولية حيث كانت قيم (R^2)، (F)، (t) ليست بالمستوى الإحصائي المقبول بعد ذلك أُجري إختبار ديكي – فولر الموسع فأن متغيرات الإمارات غير مستقرة بالفرق الأول وبعد أخذ الفرق الثاني (Second – difference) تبين إنها مستقرة عند مستوى معنوية (5%) كما وكانت نتائج الإختبارات الإحصائية عالية ومقبولة وهذا يعني إنها متكاملة من الدرجة الثانية بوجود قاطع أو قاطع وإتجاه عام . وبعد أخذ الفرق الأول (First – difference) تبين أن متغيرات العراق قد إستقرت عند مستوى معنوية (5%) كما كانت نتائج (R2) و (F) و (D.W) و (t) مقبولة إحصائياً ، وعندما تكون جميع المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى هذا يعني إنها متكاملة (Cointegration) من الدرجة الأولى I(1) سواء أكان ذلك بوجود قاطع أم قاطع وإتجاه عام .

المطلب الثاني : تقدير وتحليل النماذج القياسية المنتخبة

أولاً : الإمارات

- تقدير دالة الإنتاج كوب دوكلاس :- تم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) وإجمالي الرواتب والأجور (L) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) حيث ظهرت النتائج على النحو الآتي :-

$$Y = 4.481 * L^{(0.24)} * K^{(0.08)} \ldots\ldots (5)$$

t (1.32) (0.44)

$R^2 = 92\%$ F = 63.23159 D.W = 0.53 :

يُعد الأنموذج رقم (٥) مقبولاً من الناحية الإحصائية وذلك لما أظهرته قيمة (F) والبالغة (63.23159) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (7.21) ، و قد أظهرت النتائج أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (92%) مما يدل على إرتفاع القوة التفسيرية للنموذج أي أن المتغيرات المستقلة (الرواتب والإجور ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت) تفسر ما مقداره (92%) من التغيرات الحاصلة بالمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وبحسب ما أظهرتهُ قيم (t) نلاحظ أن قيمتها المحتسبة لمعامل الرواتب والإجور والبالغة (1.32) هي أكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (2.718) وعند وهذا ما يؤكد معنوية المعلمة ، أما عند مقارنة قيمة (t) المحتسبة لمعامل إجمالي تكوين رأس المال الثابت والبالغة (0.44) هي اصغر من قيمة (t) الجدولية عند والبالغة (2.718) وبالتالي عدم معنوية المعلمة. يلاحظ أن قيمة داربن واتسن (Durbin – Watson) بلغت (0.53) عند مقارنتها مع (λ=١,٨٥٧) يلاحظ أن هناك مشكلة إرتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية .ويلاحظ من خلال إشارات المعالم التي تم تقديرها إتفاقها مع منطق النظرية الإقتصادية إذ أن زيادة عنصر العمل (الرواتب والإجور) بنسبة ١٠٠% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.24) ، وفي حالة زيادة عنصر رأس المال (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) بنسبة ١٠٠% سوف يؤدي إلى زيادة بنسبة (0.08) في الناتج المحلي الإجمالي ويلاحظ أن معلمة الحد الثابت والبالغة (4.481) أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على الكفاءة الإنتاجية العالية وبالتالي فأن هذه النتائج متفقة مع منطق النظرية الإقتصادية من خلال إشارات المعالم وقيم الإختبارات الإحصائية لذا فأن هذا الأنموذج مقبول من الناحية الإقتصادية .

- تقدير أنموذج كالدور :- تم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) والرواتب والإجور (L) بعد القسمة على إجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) حيث ظهرت النتائج كما يلي :-

$\text{Log } Y = -2.887 + 2.174 \text{ Log } L \ldots\ldots (6)$

t : (2.042)

$R^2 = 26\%$ F = 4.168 D.W = 0.13

يُعد الأنموذج (٦) غير مقبول من الناحية الإحصائية وذلك لما أظهرته قيمة (F) والبالغة (4.168) وهي أصغر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.75) وهذا غير مقبول بالنظر للعلاقة بين إجمالي الرواتب والإجور التي تمثل هنا (كثافة عنصر الإنتاج) وبين الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل

(الإنتاجية) وبالتالي فأن النموذج غيرمعنوي ، كذلك وأظهرت النتائج قيمة (R^2) التي بلغت (26%) والتي تدل على إنخفاض القوة التفسيرية للنموذج أي أن المتغير المستقل (الرواتب والأجور) يفسر ما نسبته (26%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وأن القيمة المنخفضة لمعامل التحديد هذه تعد غير مقبولة من الناحية الإقتصادية لإنخفاض قيمة (F) أيضآ . يلاحظ أن قيمة (t) المحتسبة بلغت (2.042) وهي أعلى من الجدولية والبالغة (1.35) مما يدل على معنوية المعلمة . و يلاحظ أن إحصاءة داربن واتسن المحتسبة بلغت (0.13) مما يدل على وجود مشكلة إرتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية . لكن إشارة المعلمة (الرواتب والأجور) موجبة ومعنوية أي بزيادة كثافة عنصر الإنتاج وحدة واحدة فإن الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي) يزداد بمقدار (2.174) وهذه العلاقة الطردية تتفق مع منطق النظرية الإقتصادية ، وبالتالي يعول فقط إقتصادياً على معلمة الكثافة لعنصر الإنتاج .

- تقدير أنموذج هارود – دومار :- تم أستخراج معدل النمو للإقتصاد الإمارات وفق القانون الرياضي الذي سبق ذكره حيث كانت النتائج كما يلي :-

جدول (٨) بيانات أنموذج هارود – دومار في الإمارات للمدة (2000-2013) (مليون درهم)

السنة	Y	I	ΔY	I / ΔY	I / Y	معدل النمو الإقتصادي r = (I / Y) / (I / ΔY)
2000	645574	74.852			0.000116	
2001	652734	79.593	7160	0.011116341	0.000122	1.10%
2002	668618	84.981	15884	0.005350101	0.000127	2.38%
2003	727460	94.947	58842	0.001613592	0.000131	8.09%
2004	797052	101.433	69592	0.001457538	0.000127	8.73%
2005	835750	121.912	38698	0.003150344	0.000146	4.63%
2006	917965	143.39	82215	0.001744086	0.000156	8.96%
2007	947197	223.283	29232	0.007638307	0.000236	3.09%
2008	977430	259.22	30233	0.008574075	0.000265	3.09%
2009	926184	269.224	-51246	-0.005253561	0.000291	-5.53%
2010	941331	262.571	15147	0.017334852	0.000279	1.61%
2011	987318	274.258	45987	0.005963816	0.000278	4.66%
2012	1033504	299.369	46186	0.006481813	0.00029	4.47%
2013	1087246	324.6	53742	0.006039969	0.000299	4.94%

الجدول من إعداد الباحثة . المصدر :- دولة الإمارات العربية المتحدة ، المركز الوطني للإحصاء ، إدارة الإحصاءات الإقتصادية ، قسم الحسابات القومية ، الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة للمدة (2000-2013) .

بلغ أعلى معدل نمو وفقآ لأنموذج هارود – دومار في الإمارات في عام 2006 حيث وصل إلى (8.96%) ويعود السبب في ذلك إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي من (835750) مليون درهم في عام 2005 إلى (917965) مليون درهم في عام 2006 وكذلك الإستثمار أرتفع من (121.912) مليون درهم في عام 2005 إلى (143.39) مليون درهم في عام 2006 وأن هذه الزيادة المرتفعة جاءت نتيجة للوضع الذي ساد أسواق النفط العالمية خلال تلك الفترة أدى إلى تطور وإنتعاش إقتصاد الدولة والخروج من الكثير من الأزمات ، أما أقل معدل للنمو حققته الدولة هو في عام 2009 حيث بلغ (-5.53%) ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008 في الولايات المتحدة الإمريكية والتي أثرت سلبآ على إقتصاديات الدول كافة وبخاصة إقتصاد دولة الإمارات .

ثانيا : العراق

- تقدير دالة الإنتاج كوب دوكلاس :- تم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) وإجمالي الرواتب والأجور (L) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) حيث كانت النتائج على النحو الآتي :-

$$Y = 22553.67 * L^{(0.09)} * K^{(0.26)} \quad \ldots\ldots (9)$$

t (5.004) (0.85)

R^2 = 91% F = 56.07 D.W = 1.33 :

يُعد الأنموذج رقم (٩) مقبولآ من الناحية الإحصائية وذلك لما أظهرته قيمة (F) والبالغة (56.07) مقارنة بقيمة (F) الجدولية والبالغة (7.21) وهذا أمر طبيعي بحكم العلاقة الفنية التي تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والعوامل التي تؤثر فيه ، كذلك أظهرت نتائج التقدير أن معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته (91%) مما يدل على إرتفاع القوة التفسيرية للنموذج أي أن المتغيرات المستقلة (الرواتب والإجور ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت) تفسر ما مقداره (91%) من التغيرات الحاصلة بالمتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي) وبحسب ما أظهرتهُ قيم (t) نلاحظ أن قيمتها المحتسبة لمعامل الرواتب والإجور والبالغة (5.004) هي أكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (2.718) وهذا ما يؤكد معنوية المعلمة ، أما عند مقارنة قيمة (t) المحتسبة لمعامل إجمالي تكوين رأس المال الثابت والبالغة (0.85) هي أصغر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (2.718) 11) وبالتالي عدم معنوية المعلمة . و يُلاحظ أن قيمة داربن واتسن (Durbin – Watson) بلغت (1.33) عند مقارنتها مع القيمة

الجدولية (D.W = 0.05 , dl = 0.905 , du = 1.551) يلاحظ أنها واقعة في منطقة عدم الحسم مما يدل على عدم الجزم بوجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية وبالتالي فأنه يمكن القول أن هذا النموذج خالٍ من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين أي أن البواقي العشوائية تتوزع في حدود ضيقة أعلى وأسفل خط العينة ، وبالتالي فأن الأنموذج مقبول من الناحية القياسية. ويُلاحظ من خلال إشارات المعالم التي تم تقديرها والخاصة بالعمل ورأس المال إتفاقها مع منطق النظرية الإقتصادية إذ أن زيادة عنصر العمل (الرواتب والإجور) بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.09) ، وفي حالة زيادة عنصر رأس المال (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) بنسبة 100% سوف يؤدي إلى زيادة بنسبة (0.26) في الناتج المحلي الإجمالي ويلاحظ أن معلمة الحد الثابت البالغة (22553.67) أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على الكفاءة الإنتاجية العالية التي تعكسها دالة الإنتاج للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) . وبالتالي فأن هذه النتائج متفقة مع منطق النظرية الإقتصادية من خلال إشارات المعالم وقيم الإختبارات الإحصائية لذا يعد هذا الأنموذج مقبولاً من الناحية الإقتصادية .

- تقدير أنموذج كالدور :- تم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) والرواتب والإجور (L) بعد القسمة على إجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) حيث ظهرت النتائج كما يأتي :-

$$\text{Log } Y = -0.9409 + 1.166 \text{ Log } L \quad \ldots\ldots (10)$$

$$t : \qquad (8.0303)$$

$$R^2 = 85\% \qquad F = 64.48 \qquad D.W = 0.511$$

يُعد الأنموذج (١٠) مقبولآ من الناحية الإحصائية وذلك لما أظهرته قيمة (F) والبالغة (64.48) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (٩,٦٥) وهذا مقبول بالنظر للعلاقة بين إجمالي الرواتب والإجور التي تمثل هنا (كثافة عنصر الإنتاج) وبين الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل (الإنتاجية) وبالتالي فأن النموذج معنوي . كما وأظهرت النتائج قيمة (R^2) والتي بلغت (85%) والتي تدل على إرتفاع القوة التفسيرية للنموذج أي أن المتغير المستقل (الرواتب والأجور) يفسر ما نسبته (85%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي وأن القيمة العالية لمعامل التحديد هذه تعد مقبولة من الناحية الإقتصادية لإرتفاع قيمة (F) أيضآ و يلاحظ أن قيمة إحصاءة (t) المحتسبة بلغت (٨,٠٣٠٣) وهي أعلى من الجدولية والبالغة (2.718) مما يدل على معنوية المعلمة .

ويلاحظ أن إحصاءة داربن واتسن المحتسبة بلغت (0.51) عند مقارنتها مع (λ = ١,٨٥٧) وهي أقل منها مما يدل على وجود مشكلة إرتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية وأن هذه المشكلة يمكن تجاوزها

لأن باقي القيم الإحصائية مرتفعة ومعنوية ، وبالتالي يمكن قبول الأنموذج من الناحية القياسية . كذلك فأن إشارة المعلمة (الرواتب والأجور) موجبة ومعنوية أي بزيادة كثافة عنصر الإنتاج وحدة واحدة فإن الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي) يزداد بمقدار (1.166) وهذه العلاقة الطردية تتفق مع منطق النظرية الإقتصادية وبالتالي فأن النمو الإقتصادي للبلد يتزايد ، وبالتالي يعد هذا الأنموذج مقبولاً من الناحية القياسية والإقتصادية بحسب ما أظهرته نتائج الإختبارات الإحصائية وإشارات المعالم .

- تقديرأنموذج هارود – دومار :- تم أستخراج معدل النمو للإقتصاد العراقي وفق القانون الرياضي الذي سبق ذكره حيث كانت النتائج كما يأتي :-

جدول (٩) بيانات أنموذج هارود – دومار في العراق للمدة (2000-2013) (مليون دينار)

السنة	Y*	I**	ΔY	I / ΔY	I / Y	معدل النمو الإقتصادي r = (I / Y) / (I / ΔY)
2000	42358.6	2820.8862			0.06659536	
2001	43335.1	4582.4962	976.5	4.692776446	0.1057456	2.25%
2002	40344.9	3318.2616	-2990.2	-1.10971226	0.08224736	-7.41%
2003	26990.4	---	-13354.5	---	---	---
2004	41607.8	4327.9813	14617.4	0.296084208	0.10401851	35.13%
2005	43438.8	8650.5946	1831	4.72451917	0.19914442	4.22%
2006	47851.4	17212.4706	4412.6	3.900754793	0.35970673	9.22%
2007	48510.6	5657.259	659.2	8.582006978	0.11661903	1.36%
2008	51716.6	9948.69464	3206	3.103148671	0.19236946	6.20%
2009	54721.2	5919.81024	3004.6	1.970249031	0.10818129	5.49%
2010	57751.6	11540.21514	3030.4	3.808149135	0.19982503	5.25%
2011	63650.4	11936.72449	5898.8	2.023585219	0.18753573	9.27%
2012	70201.3	15799.52397	6550.9	2.41180967	0.22506028	9.33%
2013	75700	26043.04131	5498.7	4.73621789	0.34402961	7.26%

الجدول من إعداد الباحثة . المصدر :- * وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، قسم الحسابات القومية ، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2000-2013).

**البنك المركزي العراقي ، الإحصائيات ، النشرات السنوية للمدة (2000-2013) . يُلاحظ أن أقل معدل نمو هو في عام 2002 حيث بلغ (7.41%-) وذلك بسبب الأحداث التي حدثت في الولايات المتحدة الإمريكية بتفجير ابراج التجارة حيث أثر هذا على إقتصاديات كافة الدول بسبب أرتباطها بالأسواق العالمية في الولايات المتحدة الإمريكية وقد سجل أعلى معدل نمو في عام 2004 حيث وصل إلى (35.13%) ويرجع ذلك إلى تحسن الأوضاع الإقتصادية في البلد وإعادة تشغيل عجلة الإنتاج بعد ما شهده البلد من حرب في عام 2003 وعدم الإستقرار الأمني والإقتصادي بالتالي أرتفع حجم الصادرات التي كان في مقدمتها صادرات النفط وحصلت زيادة في الرواتب والإجور مما أدى ذلك إلى زيادة الإستهلاك المحلي وبالتالي أثرت هذه الزيادة على الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار تأثير موجب .

ثالثا: أنتخاب الأنموذج الأفضل لدول العينة : افضل أنموذج لكالدور فهو في الإمارات حيث بلغت معلمة الأنتاجية التي كانت أكبر من الواحد الصحيح دلالة على الكفاءة الإنتاجية العالية ٢,١٧٤ ، وأفضل أنموذج لهارود – دومار كان في العراق أذ حقق الإقتصاد العراقي أقصى معدل نمو إقتصادي في عام ٢٠٠٤ حيث بلغ ٣٥,١٣% .

الإستنتاجات

١) أن موضوع النمو الإقتصادي هو من أكثر المواضيع التي ثار الجدل حولها وأختلفت المدارس في تحليلهِ وتحديد العوامل المؤثرة فيهِ .

٢) وجدت ثلاثة أنواع خاصة بالنموالإقتصادي وهي النمو التلقائي وهو النمو الذي يكون بشكل عفوي بواسطة القوى الذاتية . والنمو المؤقت وهو الذي لايملك صفة الإستمرارية وأنما يظهر إستجابة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية . وكذلك النمو المخطط وهو الذي ينشأ نتيجة لعملية تخطيط تكون شاملة لموارد المجتمع ومتطلباتهُ . كذلك فإن هناك أربعة مصادر أساسية للنمو الإقتصادي وهي الموارد الطبيعية والموارد البشرية وتكوين رأس المال والتغير التكنولوجي والإبتكار .

٣) إن أول من حاول التمييز بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية هو الإقتصادي شومبيتر فالنمو يحدث بسبب نمو المدخرات والثروات والسكان ، أما التنمية فتحدث نتيجة التقدم والإبتكار ، والنمو الإقتصادي هو جزء من التنمية الإقتصادية . وكذلك فإن النمو الإقتصادي يحدث بفعل آلية السوق أما التنمية الإقتصادية تحدث نتيجة لتدخل الدولة ، كذلك فأن النمو لا يحدث في الزمن القصير تغيرات هيكلية في الإقتصاد بينما التنمية تحدث تغيرات هيكلية في البناء الإقتصادي والإجتماعي للدولة .

٤) عند إجراء إستقرارية للمتغيرات من قبل الباحث (الناتج المحلي الإجمالي ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، الرواتب والإجور) بإستخدام إختبار جذر الوحدة (إختبار ديكي فولر الموسع) تبين أن المتغيرات غير مستقرة وقد أستقرت بعد أخذ الفرق الثاني بالنسبة للإمارات وبمستوى معنوية معنوية ٥% ، أما في العراق فإنها أستقرت بعد أخذ الفرق الأول وبمستوى معنوية ٥% .

٥) كانت أفضل النتائج القياسية وفقآ للنماذج المستخدمة لدولة الامارات والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) هي كالآتي:-

أ- أنموذج كالدور :- أفضل النتائج تحققت في الإمارات حيث بلغت معلمة الإنتاجية أكبر من الواحد الصحيح (٢,١٤٧) مما يدل على كفاءة العملية الإنتاجية .

ب- أنموذج هارود – دومار :- بلغ أعلى معدل نمو إقتصادي في الإقتصاد العراقي في عام ٢٠٠٤ إذ بلغ مستوى (٣٥,١٣%) .

التوصيات

١) أمكانية التوسع في هذا الأنموذج من خلال دراسات أخرى تشمل على عدد أكبر من المتغيرات التي تعكس الترابط بين متغيرات الإقتصاد الكلي والتي يمكن من خلالها تحقيق معدلات نمو موجبة للإقتصاد لدولة الامارات والعراق .

٢) يتوجب المساهمة في رفع نسبة القطاعات الإقتصادية الأخرى غير النفطية في العراق لأجل تقليل الآثار السلبية التي قد تنجم من التقلبات والصدمات في أسعار النفط لأن طبيعة الإقتصاد العراقي هو إقتصاد ريعي .

٣) التنويع في مصادر الدخل غير النفطية لأن الإستمرار بالإعتماد على الإيرادات النفطية سواء أكانت في الإمارات أم العراق يجعل من الموازنة العامة تعاني من أختلال قد يكون مستمراً .

٤) الإهتمام بوضع خطط شاملة لإعادة إعمار البنى التحتية جراء الأحداث التي حصلت في العراق لكونها الركيزة الأساسية لتوفير المناخ المناسب للإستثمار الخاص سواء أكان محلياً أم أجنبياً .

٥) التركيز على عنصر العمل ورأس المال في تركيبة دوال الإنتاج لدولة الامارات والعراق لكونها أساسية في عملية النمو الإقتصادي الفعال .

المصادر :

الكتب

١. ساموبلسون ، نورد هاوس ، علم الإقتصاد ، الطبعة الأولى ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٦ .

٢. طاهر فاضل البياتي ، خالد توفيق الشمري ، مدخل إلى علم الإقتصاد التحليل الجزئي والكلي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن ، ٢٠١١ .

١. عبد الله زاهي الرشدان ، في إقتصاديات التعليم ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن ، ٢٠٠٨ .
٢. فؤاد مرسي ، التخلف والتنمية ، الطبعة الأولى ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٢ .
٣. مايكل أبد جمان ، الإقتصاد الكلي "النظرية والسياسة" ، ترجمة : محمد أبراهيم منصور ،بدون طبعة ، دار المريخ للنشر ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩ .
٤. محمد حسن دخيل ، إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة : دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٩ .
٥. مدحت القريشي ، التنمية الإقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن – عمان ، ٢٠٠٧ .

أ. المجلات

١. حسين ديكان درويش ، قياس أثر الإنفاق الإستثماري والتخلف الزمني في تكوين إجمالي رأس المال الثابت في القطاع الصناعي / تطبيق نموذج koyck للمدة (١٩٧٠-١٩٩٠) ، مجلة التقني ، هيئة المعاهد التقنية (المعهد التقني / بابل) ، العدد : ٣٩ ، ١٩٩٨ .
٢. سهام الدين خيري ، العولمة الإقتصادية ومتطلبات التنمية و النهوض في الدول النامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، بدون مجلد ، عدد : ٢٩ ، ٢٠١٢ .

ج. التقارير والجهات الرسمية

١. دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإقتصاد ، إدارة التخطيط ، التقرير الإقتصادي والإجتماعي السنوي ٢٠٠٥ ، أكتوبر ، ٢٠٠٦ .

د. الأنترنت

١. خميس خلف موسى الفهداوي ، مازن عيسى الشيخ راضي ، التنمية الإقتصادية ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، ٢٠٠٠ .

٢. الهيئة العامة للإستعلامات ، نظرة على التأريخ الحديث للإقتصادي المصري .